

خطاب لوزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت،

أمام نادي الصحافة الوطني، تشرح فيه موقف

بلدها من تطورات التسوية السياسية

واشنطن، 6/8/1997. * [مقتطفات]

إننا نقف إلى جانب إسرائيل في حربها ضد الإرهاب، ونتمسك بالتزامنا الصلب بالأمن الإسرائيلي، وننضم إلى جميع الحكومات والشعوب في أنحاء الكرة الأرضية كافة التي دانت الهجوم الوحشي في الأسبوع الفائت.

[.....]

يضرّب الإرهابيون، في الغالب، عندما يعتقدون أن الفرقاء على وشك أن يحققوا تقدماً. وقد يكون الأمر أكثر من مصادفة أن الهجوم الأخير حدث بعد وقت قصير، على إعلان استئناف مفاوضات اللجان الموقّعة التي أنشئت بموجب اتفاق الخليل، وعشية الجهد الأميركي الهادف إلى المشاركة في الأفكار بشأن كيفية كسر المأزق الحالي.

[.....]

لا يدور السؤال اليوم عمّا إذا كان الإسرائيليون والفلسطينيون سيتوصلون إلى اتفاق يوافق عليه الطرفان، إنما متى يحدث ذلك؟ فالوقت موضوع مهم. يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون، من خلال مساعدتنا، التحرك بخطى ثابتة نحو مستقبل أفضل، أو في إمكانهم البقاء عالقين في التشكيك والاتهامات المتبادلة. فكلما تأجل اتخاذ القرارات نجم عن ذلك المزيد من المعاناة والتأزم.

[.....]

من أجل كسر الجمود الحالي، لا بد من أن يعود الفلسطينيون والإسرائيليون إلى المبادئ الرئيسية. وهي مبادئ لا تركز على محتوى المفاوضات، الذي يجب أن يحلّه الفرقاء في ما بينهم على طاولة المفاوضات، لكنها تركز على المسألة الأهم المتعلقة بالمقاربة التي يجب أن يتبناها الفرقاء، إزاء المفاوضات، من أجل إيجاد أفضل بيئة ممكنة للنجاح.

ما هي هذه المبادئ؟ أولاً، إن الشرط الضروري للتقدم هو الالتزام المتبادل بالأمن ومكافحة العنف. إن هذا أمر أساسي. وهو أيضاً أمر منطقي وبديهي. إذ لا مجال في العملية السلمية للعنف أو الإرهاب ولا مجال لاستخدام التعاون الأمني أداة مساومة في المفاوضات. إن مقاربة كهذه تدمر الثقة وتؤدي إلى التطرف وتقوّض آفاق السلام.

[.....]

إننا لا نطلب المستحيل. فليس هناك نظام كامل يستطيع ضمان الأمن عندما يتعلق الأمر بالإرهابيين الانتحاريين. ولا يمكن أن نتوقع نجاحاً بنسبة مئة في المئة. ولكن لا بد من بذل 100% من الجهد في الإجراءات التي تمكّن السلطة الفلسطينية منفردة من مكافحة الإرهاب، وفي مجال التعاون الأمني الإسرائيلي. الفلسطيني. ماذا يعني هذا؟ إنه يعني، بصورة محددة، مشاركة المعلومات وتنسيق أعمال تطبيق القانون. وهو يعني جهداً غير متهاون لاكتشاف الأعمال الإرهابية المحتملة وردعها.

إنه يعني اكتشاف مخازن الأسلحة ومصادرتها، كالمخزن الذي نجحت الشرطة الفلسطينية في مدهامته في بيت ساحور قبل أسبوعين. إنه يعني اعتقال ومحاكمة كل من يساهم في التخطيط للإرهاب أو تمويله أو إمداده أو مساعدته. وهو يعني القيام بكل ما هو ممكن لاستحداث مناخ خلقي تختفي فيه الدعوة إلى العنف والإرهاب.

* مترجم من: The Daily Star (Beirut), August 8, 1997

وبما أن الإرهابيين يتسمون بالصرامة والقسوة، ينبغي لنا أن نتحلى أيضاً بالصرامة والقسوة أنفسهما بصراعنا ضدهم.

وبالنسبة إلى هذه المسألة، لا مجال لأي تغاضٍ أو معايير مزدوجة. أمّا في ما يتعلق بسجن الإرهابيين، فلا مجال لتقلب الآراء. كذلك لا يمكن أن يتأرجح مستوى التعاون الأمني هبوطاً وصعوداً مع تقلبات المفاوضات. إذ يجب أن يكون الالتزام الفلسطيني بمحاربة الإرهاب ثابتاً ومطلقاً. وذلك أمر أساسي لدفع العملية السلمية إلى الأمام. من الواضح، أن هذا الأمر ضروري لإيجاد مناخ أكثر أمناً وثقة داخل إسرائيل. لكنه أمر أساسي أيضاً بالنسبة إلى الفلسطينيين. فالعنف المتطرف هو تهديد خطر للمجتمع الفلسطيني. أحياناً، يكون الفلسطينيون أنفسهم الهدف المباشر لهذا العنف. وهم الذين يعانون الصعوبات الإنسانية والاقتصادية عندما تغلق إسرائيل المنافذ.

[.....]

يجب أن يتحد الإسرائيليون والفلسطينيون ليهزموا الإرهاب الذي هو عدوهم المشترك. يجب أن يتحدوا لإنهاء العنف والقبض على مرتكبيه وإيجاد بيئة يمكن فيها للجميع لا مجرد البقاء فحسب، بل تحقيق التقدم والازدهار أيضاً. أي المضي في بناء حياة آمنة ومنتجة. إن هذا هو المبدأ الأول لاتفاق أوسلو وهو حجر الزاوية في السلام الدائم.

والمبدأ الثاني هو أن الطرفين اتفقا على حل خلافاتهما بشأن الموضوعات المطروحة على طاولة المفاوضات، لا في أي مكان آخر. ومن مصلحة كلا الطرفين أن يتفادى أحدهما اتخاذ الخطوات التي تقوض ثقة الآخر به وبالعملية [السلمية]. وهذا يعني في الممارسة التخلي، من طرف واحد، عن الأعمال التي تحكم أو تحدد مسبقاً القضايا المتروكة لمفاوضات الوضع الدائم.

دعوني أكن واضحة. ليس هناك مساواة خلقية بين الانتحاريين والجرافات، بين قتل الأبرياء وبناء المنازل. إذ لا يمكن ببساطة معالجة قضايا سياسية في مناخ من الرعب والإرهاب. إلا إن مبدأ الامتناع من القيام بأعمال غير مساعدة، من طرف واحد، هو مبدأ مركزي للحفاظ على الثقة المتبادلة؛ وخصوصاً لدى التطلع إلى محادثات الوضع الدائم.

من الضروري أن يفكر الطرفان في كيفية تأثير أعمالهما في مناخ هذه المفاوضات.

يجادل الفلسطينيون في أن إسرائيل قامت ببعض الأعمال في الأشهر الأخيرة التي تحكم مسبقاً على القضايا المتروكة لمفاوضات الوضع الدائم. وتشمل هذه الأعمال النشاطات الاستيطانية، والبناء في هار حوما، ومصادرة الأراضي. لقد ولدت هذه الأعمال لدى الكثيرين من الفلسطينيين شكاً في النيات الإسرائيلية، وقوضت بالنسبة إليهم منطق المفاوضات نفسه، وأدت إلى أزمة ثقة بشريكهم الإسرائيلي.

وبالتالي، فإن من العدل أن تسأل: كيف يمكنك إيجاد مناخ ذي صدقية للتفاوض عندما تجري أعمال تبدو أنها تحدد النتائج سلفاً؟

لاستعادة الثقة، يجب أن يفكر الطرفان، بصورة جديّة ومسبقّة، في الأثر الممكن لما يقولانه ويفعلانه. وينبغي لهما أن يقوما بما هو أكثر من التساؤل عما إذا كان عملهما قانونياً على الصعيد التقني. عليهما أن يسألا هل كان عملهما حكيماً، وهل كان متوافقاً مع روحية شراكتهم، وهل كان يندمهما من أهداف اتفاقاتهما. والقاعدة الثالثة على طريق العملية التفاوضية هي أن على كلا الطرفين أن يظهر بالكلام وبالأفعال أنه لا يفهم السلام بوصفه واحداً من الخيارات المحتملة، إنما بوصفه الخيار الوحيد الذي سيوفر أمن ورفاه شعبه. إن هذا الإقرار المشترك هو الذي جعل إسرائيل والفلسطينيين شريكين في السعي للسلام. وكان هذا المنطق، الذي شكّل قاعدة هذه الشراكة، هو الذي جعل في الإمكان التغلب على العقبات والنكسات الماضية، كما ظهر ذلك في اتفاق الخليل في وقت سابق من هذه السنة.

[.....]

إننا نسعى لسلام عادل ودائم يتحقق من خلال المفاوضات المباشرة، على قاعدة قراري الأمم المتحدة 242 و338، بما في ذلك المبدأ الذي بنيت على أساسه كل اتفاقية بين الإسرائيليين والعرب. مبدأ الأرض في مقابل السلام. إننا نؤمن بأنه يجب أن يكون السلام مصحوباً بأمن حقيقي لإسرائيل ولجيرانها العرب من التهديدات الخارجية ومن الإرهاب في آن واحد... وفي الوقت نفسه، إن الولايات المتحدة ليست طرفاً في النزاع العربي .

الإسرائيلي. إذ لا يقع علينا تحمل أعباء المخاطر والمسؤوليات نفسها التي تقع على عاتق الأطراف التي تسعى لتحقيق هويتها السياسية وبقائها المادي. وبالتالي، فإننا لا نستطيع وينبغي لنا ألا نفرض الحل، ولن نفعل ذلك. كما لا نستطيع استحداث الإرادة السياسية المطلوبة من العرب والإسرائيليين لاتخاذ القرارات الصعبة بالنسبة إلى السلام. إنها قراراتهم لا قراراتنا...

[.....]

مع ذلك، يجب أن نستعد أيضاً لأن نقوم بما هو أكثر. إن أزمة الثقة الإسرائيلية الفلسطينية كلفت العملية السلمية ستة أشهر. والشكوك وانعدام الثقة على أشدهما. إن منطق أوسلو القائم على الاعتراف المتبادل منطق سليم، إلا إنه يجب أن تتزوج المقاربة المتدرجة التي اعتمدت في الاتفاق الانتقالي، مع مقاربة تقوم على تسريع [مفاوضات] الوضع النهائي.

ولاستعادة الزخم، يجب أن نزيد في ثقة الجانبين بشأن الاتجاه الذي تسير فيه العملية التفاوضية، وبشأن النتائج التي ستسفر عن محادثات الوضع النهائي. إذا امتلك الطرفان حساً إيجابياً وواضحاً ومشتركاً للمآل النهائي للمفاوضات، سيكون من الأسهل عليهما التغلب على النكسات وتحاشي الأمور التي قد تحيد بهما عن الطريق. وهذا ما يتطلب تسريع مفاوضات الوضع النهائي.

لقد باتت هذه الخطوة، اليوم، ملحة ومهمة. وبالتالي، فإنه إذا حدث بعض التقدم في القضايا الأمنية فسأكون على استعداد للسفر إلى الشرق الأوسط في نهاية هذا الشهر.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx